

الجملة والكلام

"بحث في التراث"

الدكتور: محمد خان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص :

يتتبع هذا المقال الآراء الواردة في الجملة النحوية في تراثنا العربي موضعا العلاقة بينها وبين الكلام، ومستقصيا منهجية النحاة فيها، ومركزا على أشهرهم بدءا بسيبويه، وانتهاء بالسيوطي. فتلك عشرة قرون من عمر الحضارة العربية الإسلامية. وينتهي إلى أن الكلام سلسلة من الجمل المترابطة دلاليا في الموقف الاجتماعي، والجملة إحدى حلقاته التي تعبر عن معنى تام يحسن عليه السكوت.

Résumé :

Notre réflexion se veut être un aperçu des conceptions ayant trait à la phrase grammaticale dans notre patrimoine arabe tout en explicitant et en précisant sa relation avec la parole . Il est question surtout d'une prospection touchant aux méthodologies des grammairiens tout en insistant sur les plus célèbres de " Sebaouih" à "Assouyouti".

Si la parole est une suite , une succession de phrases corrélatives sémantiquement et sémiologiquement selon un contexte social, la phrase est l'un des maillons de cette chaîne qui exprime un sens selon ce contexte.

اللغة أصوات منتظمة

اللغة أصوات منتظمة، والصوت رفيق الإنسان منذ ميلاده، ودليل وجوده، لذلك ورث به الفقهاء المولود (إذا استهل صارخا) فالأصوات المنتظمة يستعملها الناس بغرض التواصل والتفاهم وفق نظام عرفي متواضع عليه بين أبناء الجماعة اللغوية، وما من لغة إلا ولها نظام ثابت إلى حد ما، لا يتغير إلا بقدر يسير، تلتزمه في أصواتها وألفاظها وتراكيبها، فيربط بينها ربطا محكما تفرضه قوانينها العامة، فإذا اختل هذا النظام لم يحقق الكلام غرضه في التبليغ والتواصل، وانقطع حبل التفاهم بين الجماعة⁽¹⁾ وما من متكلم إلا وجب عليه أن يلتزم نظام لغته في خطابه داخل بيئته، لأن النظام النحوي لا يظهر إلا في كلام الفرد الذي جبل على تلقيه وتمثله، غير أنه لا يقدر على تغييره، فهو نظام تجريدي فوق كل فرد، وسابق لوجوده، فما ينسب إلا للجماعة الذين يتوارثونه جيلا بعد جيل.

والإنسان موجود في المكان والزمان، وكلامه خاضع لبعد الزمن، ومنتزل فيه والمتكلم لا يستطيع أن ينطق بصوتين معا في آن واحد، ولهذا كان كلامه عبارة عن أصوات متتابعة تصدر عنه متسلسلة وفق النظام اللغوي، مكونة رسالة تبليغية، كانت قد تكونت في ذهن المتكلم، فأرسلها جهازه النطقي أموجا صوتية لتصل إلى ذهن المخاطب، فيحصل بها الاتصال والتفاهم.⁽²⁾

والصوت أصغر وحدة لفظية يتحد بغيره من الأصوات ليكون الكلمة، والكلمة تأتلف مع غيرها من الكلمات لتكون الجملة المستقلة بمضمون إبلاغي، ولا يكون ذلك الاتحاد أو هذا التضام إلا وفق نظام اللغة.

إن الكلام سلسلة من الأصوات، والجملة إحدى حلقات هذه السلسلة التي تتميز ببنيتها وبمعناها، فيكتفي بها المتكلم في إرسال المعنى الذي أراده، ويكتفي بها السامع في فهم ذلك المعنى لذا كان المعنى أهم عنصر في التواصل.

ولما كانت الجملة هي وحدة الاتصال اللغوي وقاعدته، وجب أن ينطلق منها الباحث اللغوي، فيقف عند نظامها، ويصنف أنواعها، ويحدد وظائفها، وما يطرأ عليها من تغير في ألفاظها أو معانيها، مشيرا إلى أساليبها المختلفة التي تستجيب في تنوعها إلى حاجات التعبير الإنساني، وأغراضه المتعددة. يقول مهدي

المخزومي: "إن موضوع الدرس النحوي هو الجملة، وما يعرض لها من ظروف قوليه، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال، وفي ثنايا التأليف من عوارض. فقد تقع الجملة في سياق نفي أو استفهام أو تأكيد، وقد يعرض لأجزائها عوارض مختلفة من تقديم وتأخير، ومن ذكر وحذف، ومن إضمار وإظهار، ومن معان إعرابية كالفاعلية والمفعولية. كل هذا يقع في حدود الدرس النحوي وفي دائرته." (3)

وقد اهتم النحاة القدماء بأجزائها المكونة لها دونما اهتمام بها باعتبارها محور الدرس النحوي، وما ذكرت عندهم، إذا ذكرت، إلا بقياسها على المفرد، مثل جملة الخبر أو النعت أو الحال، واشترطهم فيها الخبرية، لا الإنشائية. وكان لابن هشام الأنصاري في القرن الثامن الهجري فضل السبق في جمع ما تفرق منها وتبويبها وتصنيفها، مشيراً إلى بعض وظائفها في بعض مؤلفاته.

ونظر نحائنا للجملة لا يتجاوز علاقة الإسناد فيها، فعزفوا عن أساليبها، زاعمين أن ذلك من اختصاص علماء المعاني لأن الأسلوب من عوارضها، ولا يغير علاقة الإسناد فيها، ولا ترشد آراؤهم المتفرقة إلى أسلوب من أساليبها (5). وإذا أراد الدارس أن يتحدث عن أسلوب النفي أو التوكيد أو الاستفهام.... كان لزاماً عليه أن يدرس معظم أبواب النحو العربي، فيجمع ما تفرق منها، كما يستعين بآراء علماء المعاني ليحدد دلالة ما يدرس.

ذلك أن "جهود البلاغيين العرب لها مكانها وتقديرها في دراسة الجملة العربية، وهي المكمل الطبيعي لجهود النحاة في هذا الميدان" (5). وهذا ليس إقحاماً لعلم المعاني في علم النحو، إنما هو منهج يجمع بين الشكل ومضمونه، ويسترشد في هذا المجال بآراء الجرجاني (471 هـ) الذي وضع أسس علم المعاني، يقول "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها" (6) ولكن النحاة رغبوا عن نظرية الجرجاني اعتقاداً منهم أن ذلك ليس من اختصاصهم فكانت نظرية النظم أو تأليف الجملة من اختصاص البلاغيين. وربما يعزى هذا الاهتمام بأجزاء الجملة أي بالكلمة وإعرابها -والإعراب من خواص المفردات- إلى عوامل نشأة النحو العربي التي كانت وراء توجيهه هذه الوجهة. (أي النحو التحليلي).

وقد عني مؤسسو النحو العربي بإصلاح "اللحن" الذي بدأ يفشو في المجتمع العربي الإسلامي الناشئ، وذلك بعدما امتزج العرب بغيرهم من الداخلين في دين الله، فحاولوا بكل جهودهم ضبط قواعد الإعراب، وتحديد كل التغييرات التي تحدث للكلمة مخافة أن يتغير القرآن الكريم في تلاوته أو في معانيه، والقرآن مبعث عزهم، ومصدر دينهم، وأساس حضارتهم. وكان موضوع دراساتهم المفردات، وما يعترضها من تغيير في حركاتها من حيث البنية والإعراب، وذلك بحسب الوظائف التي تؤديها، فأشبعوها تحليلاً وتعليلاً تجاوز طبيعة اللغة في بعض الحالات، منطلقين من أساس (نظرية العامل) التي أرادوا تعميمها على الكلام العربي، ووضعوا قوانين صارمة ينبغي أن يتمثلها من أراد أن يلحق بالعرب ممن ليس منهم في الفصاحة والبيان (7).

وإذا كانت مقاومة "اللحن" مهمة شاقة ذات هدف ديني وتعليمي وحضاري للحفاظ على وحدة الأمة، فإنها تشفع للرواد في سبقهم إلى وضع هذا العلم، وتأسيسه على منهج يتلاءم مع طبيعة اللغة العربية، إذ هي لغة معربة، ودور الأعراب فيها لا ينكر في الإبانة عن المعاني. أما المتأخرون فتقصيرهم لا يعلل ألا بجريهم وراء أسلافهم، وتقليدهم في رصد الظاهرة اللغوية، فقد كانوا. يتناقلون شواهد النحو الواحد تلو الآخر، ويختلفون في تخريج بعضها اختلافاً بيناً، إن هي خالفت القواعد التي قعدوها، وأخضعوا لها كل ما يقال، وخطأوا من خالفها، ولا أدل على ذلك من قصصهم المشهورة مع الشعراء. (مثلاً عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي مع الفرزدق الشاعر) وأكاد أقول: إن النحو العربي أنحاء، فيه الجائز والممنوع، والمستقيم والقبیح، والمحتمل والجمالي.... وربما يعود ذلك إلى أنه قد جمع بين مستويات لغوية عديدة: لغة القرآن، ولغة الشعر، ولغة النثر. ولكل قسم منها نظامه وأسلوبه في التركيب والاستعمال والدلالة.

الجملة والكلام

الجملة مصطلح نحوي ظهر متأخراً في مؤلفات النحاة، إذا قارناه بمصطلحات أخرى، أما مفهومها فكان بديلاً عنها مصطلح الكلام الذي شاع في جميع العصور. فقد سماه سيبويه (180هـ): "الكلام المستغني عنه السكوت" (8) وإذا كان إمام النحاة لم يستعمل الجملة بمفهومها النحوي، فقد ظلت حاضرة في

أمثلة الكتاب، إذ يقول مثلاً: "ألا ترى لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله" (8) يبين صاحب الكتاب أن الكلام المستغنى يحسن أن يسكت المتكلم عن نهايته، لأنه مستقل مبنى ومكتف معنى، ألا يكون لفظ (الكلام) كافياً للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة. وكان المبرد (285هـ) أول نحوي تحدث عن الجملة بصراحة في كتابه فقال: "تحكى الجملة بعد القول" (9) ونلمح من هذا القول أنها ترادف الكلام إذا وزناه بقول سيوييه "إنها تحكى بعد القول ما كان كلاماً، لا قولاً، نحو قولك: زيد مطلق، لأنه يحسن أن نقول: زيد منطلق" (10) ذاك أنك تحكى بعد القول ما كان كلاماً عند سيوييه، وتحكى ما كان جملة عند المبرد، ومن هنا كان الترادف بين الجملة والكلام عند أوائل النحاة. وإن لم يكن من أقوالهم الصريحة فهو مما يستنتج من حديثهم. يوضح المبرد مفهوم الجملة بأنها تركيب من عنصرين، تتميز عن غيرها في الإفهام، وذلك في عملية المقايضة التي يجريها بين (الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر)، يقول: "وإنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفعل والفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، فإذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد" (1) من قوله هذا نستنتج أن الجملة الفعلية تقابل الجملة الاسمية. وما عرف الجملة إلا بمثل ما يعرف به الكلام، ونقصد بذلك اعتبار السكوت حداً فاصلاً يشير إلى الانقطاع النحوي بينهما، وأنها غير متعلقة بما سبق بالخبرية أو بالتبعية أو بالحالية... ذلك ما نلاحظه في قول ابن السراج (316هـ): "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عليها السكوت، وتمت بها الفائدة للمخاطب" (12) ثم يضيف: "وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد" (13) ألا تراه ينقل بوفاء وأمانة رأي أستاذه المبرد.

والتلخيص أن الجملة نوعان: فعلية واسمية وهي تسبق بسكوت، وتختتم بسكوت. وذلك ما عرف بالوقف في علم القراءات. ورمزه (م) عند المشاركة، و(ص) عند المغاربة وهو أول كلمة (صه). كقوله تعالى (إنما يستجيب الذين يسمعون ص و ألموتي بيعتهم الله ص). الأنعام 36.

أما علامة السكت عند المحدثين فهي (#) بعد نهاية كل جملة.

لقد شاع مصطلح "الكلام" في المؤلفات النحوية، وظهر عند أوائل النحاة، وعليه تمحورت دراسات المتأخرين، وتواصل حضوره لدى المشتغلين بالدرس النحوي على مر العصور، فاتفقوا في التفريق بينه وبين القول، واختلفوا في التسوية بينه وبين الجملة. يقول ابن جني (392هـ) "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد (....) وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا" (14) ويواصل صاحب الخصائص حديثه عن الجملة والكلام، ويستشهد بنص سيبويه الذي سبق ذكره في حكاية الكلام (أو الجملة) بعد القول، ويستأنف قوله: "الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها (.....) فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد كلاما، فإن قلت شارطا: إن قام زيد، فزدت عليه" إن رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً، لا كلاماً، ألا تراه ناقصاً، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط. (15) ومنتهى رأيه أن الجملة تركيب إسنادي يتكون من كلمتين فأكثر، فإن أفاد كان كلاماً، وإن لم يفد فهو قول "فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوام: مفردها، ومثناها، ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات: مفردها، ومثناها، ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام. وهذا جلي." (16)

يتفق النحاة على أن الكلام لا يكون إلا من اسمين أو من اسم وفعل، تربط بينهما علاقة الإسناد (17)، وكذلك هي الجملة، فهي تركيب إسنادي مماثل له، لإخلاف في هذا، ولكن الاختلاف في تمام الفائدة التي هي شرط في الكلام، وليست شرطاً في الجملة (كجملة الشرط، والصلة...) وما يظهر من قول الزمخشري (538هـ): "أن الجملة والكلام مترادفان: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل واسم، ويسمى الجملة." (18) فلا يفرق صاحب المفصل بين الجملة والكلام، وشروطها هي شروطه في المبنى، والمعنى ويشرح ابن يعيش (643) هذا القول: "وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك، والله إلهنا لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً أو من فعل واسم نحو: قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه، ولا

يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه. ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يقد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاضه، وذلك نيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالة.⁽¹⁹⁾ ولكن ابن يعيش يعدل عن مذهب صاحب المتن، وينهج نهج ابن جني ويرى أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع يصدق على إطلاقه، كما أن الكلمة جنس للمفردات فهذه علاقة النوع بالجنس، وعلاقة الجزء بالكل.

ونلتمس بعض التحديد بين الجملة والكلام عند رضي الدين الاسترلاباذي (686هـ) في قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أولاً، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس." (20)

فكأن الإسناد الأصلي هو الجامع بينهما، وكأن الإسناد الفرعي هو الفارق بينهما، بمعنى أن الجملة التي تؤدي وظيفة نحوية في تركيب أكبر ليست كلاماً، فهذه وجهة يتولاها ابن هشام الأنصاري (761) إذ يقول: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله مثل "قام زيد" والمبتدأ وخبره مثل "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما (...). وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس (...). والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعه يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام" (21) قال السيوطي (911): والكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، ولا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه." (22)

وما يجدر ذكره في هذا الشأن أن جملة الشرط كانت جملة مستقلة بنفسها، فلما دخلت عليها أداة الشرط علفت معناها، وتلك وظيفة أدوات الشرط، وربطتها بجملة أخرى، لتكون منهما جملة واحدة تتضمن فكرة واحدة. ذلك أن كل كلام مفيد مستقل عن غيره، قائم بنفسه، قد يتحول إلى كلام غير مفيد محتاج إلى غيره،

ويحصل هذا بسبب المعاني التي توجبها بعض الأدوات التي تؤدي دور التحويل. وقد ذكر السيوطي رأيا طريفا ينسب إلى ناظر الجيش⁽²³⁾ ونصه: "وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة، فإطلاق مجازي، لأن كلا منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى إنهم كانوا كذلك " ⁽²⁴⁾ وهو يشير إلى قوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم...) النساء 6/4.

والخلاصة أن الكلام سلسلة من الجمل المترابطة دلاليا في الموقف الاجتماعي، والجملة أحد أجزائه، ووحدته التي تعبر عن معنى تام قائم بنفسه غير محتاج إلى غيره، هذا شرط معناها، وشرط مبناها أن تتضمن إسنادا يربط بين عناصرها، وقد تطول أفقيا، فتكون ذات إسناد واحد (جملة بسيطة) أو إسنادات عدة (جملة مركبة) بحسب المعنى الذي يريده المتكلم، وبحسب النظام الذي تبيحه قوانين اللغة.

المراجع والهوامش

- 1- الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 6 القاهرة، 1978، ص295.
- 2- الدكتور محمد فهمي حجازي، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص10.
- 3- الدكتور مهدي الخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة1، بيروت 1964، ص 65.
- 4- نفسه، ص 34.
- 5- الدكتور محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 71.
- 6- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق الدكتور محمد التنجي، دار الكتاب العربي، الطبعة 2، بيروت، 1997، ص 77.
- 7- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دارالهدى للطباعة والنشر، بيروت 34/1
- 8- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1977، 88/2.
- 9- المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت 576 /1، 1999.
- 10- الكتاب، مرجع سابق، 122/1. قال السيرافي: "الرفع بعد القول على حكاية الجملة. والنصب بإعمال الفعل، فهو بمنزلة قال الشيء" الكتاب 124/1 الهامش.
- 11 المقتضب، مرجع سابق، 55/1.
- 12- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة الطبعة 4، بيروت، 1999، 74/1، 75.
- 13- نفسه 75/1.
- 14- الأصول، مرجع سابق، 17/1.
- 15- نفسه 17/1.

16- نفسه 27/1.

17- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 374/2.

18 ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001 الجزء 1، ص 21.

19 - نفس 73/1.

20- رضي الدين الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت، 1998، 31/1، 32.

21- مغني اللبيب، مرجع سابق 374/2.

22- جلال الدين السيوطي، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، بيروت 1998، 64/1.

23- هو محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، لازم أبا حيان الأندلس في القاهرة وولي نظارة الجيش، توفي سنة 778هـ.

24- المرجع السابق، 50/1.